عن المثقف الفلسطيني

معن البياري

اختار الزملاء القائمون على ملحق فلسطين في «العربي الجديد» موضوعة المثقف الفلسطيني محوراً في العدد الصادر أخيراً، وتضمّن مساهماتٍ للكتاب، حيان جابر وليس أندوني وسامي حسن. وهي انتباهة محمودة، فمسألة المثقف الفلسطيني، سيما في المشهد العام الراهن، باتت شديدة الحاجة إلى تشريح كثير، وإلى مقاربات تحليلية تضيء عليها. وإذا كان كتّاب فلسطينيون يبادرون، في غير وسيط إعلامي وثقافي، إلى إثارة نقاط للنقاش في هذه المسألة، وإلى تعيين مستوياتها وأوجهها، فإن كتاباتهم، على اختلاف سوّيتها، غالبا ما تبدو جهودا عارضة، لأسباب غير قليلة، ما قد يستدعي وجوب أن تنهض مؤسّسة بحثية قديرة، تحوز استقلالية مؤكدة، بدور في هذا الأمر، من قبيل تنظيم ورشة نقاش حرة، أو مؤتمر ينتدي فيه جمع من المثقفين الفلسطينيين، يتطارحون الحال، ويشخصون أي خلاصات تحيط بالقضية. وإذ يقع قارئ المساهمات الثلاث في الملحق على انشغال كثير بما كان عليه أمر المثقف الفلسطيني في أطوار سابقة، والتفات أقل إلى شأن هذا المثقف راهنا، فذلك مما تتشابه فيه هذه المعالجات مع كثير مما ينكتب في هذه الموضوعة، فالغالب في الذي نصادف من مطارحات في شأن المثقف الفلسطيني أنها تستغرق في استدعاءات مرحلة منظمة التحرير، إبّان كانت مؤسسة ائتلاف سياسي وثقافي متنوع وظاهر، وكان المثقف الفلسطيني يحرز في إطارها حضورا بينا، بل ويساهم في تشكيل العادلة الوطنية الفلسطينية، وأفق المشروع الوطني، من دون أن يغفل هذا الإيجاز هنا عن مؤاخذات على الأداء العام لذلك المثقف في ذلك الزمن. كما أن المساهمات الثلاث، وإن بشيء من التمايز في مقالة حيان جابر، اتصفت بالذي غالبا ما نقرأه في كثير مما ينكتب، فيما يتعلق باستدعاء الأسماء نفسها، محمود درويش وإدوارد سعيد وغسان كنفاني، ما يعود بداهة إلى الإضافات العالية القيمة في منجزات ثلاثتهم، في التعبير عن المشروع التحرّري الفلسطيني، في أفقه الجمالي والإبداعي والكوني.

غاية هذه السطور أن تضيف إلى ما كتبه حيان وليس وسامي، بعد تثمينه في إحالة ثلاثتهم على سؤال المثقف الفلسطيني والسلطة، فقد وجدت ليس أن ثمة صعودا لـ«مثقف السلطة» استجد بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية، ورأى حيان أن تهميشا يحدث في مكانة النضال الثقافي الفلسطيني، وأن فعالية لأكاديميين مختصين صارت ظاهرة في غير مسألة، وكتب سامي إن إلياس والإحباط اللذيْن أصابا المثقفين الفلسطينيين إنما هما مما أصاب الفلسطينيين عموما. وإلى كثير نابه في الذي جاء به الثلاثة، ففي الوسع أن يضاف، حاشيةً وحسب، أنه لم يعد ثمة مشهد ثقافي فلسطيني يمكن تعيينه في الراهن الذي نعَشاه، بعد أن انصرفت المؤسسة الفلسطينية الرسمية عن المثقف النوعي، وأبعدته من المعادلة الوطنية عموما، لأسبابٍ لا سبيل هنا للإفاضة فيها، وأن الخريطة قدّامنا إنما نعاين فيها مثقفين فلسطينيْن، لهم جهودهم الفردية، أو تكتلاتهم الصغرى الضيقة، وإنهم في هذا يؤدّون، أحيانا، دورا مهما، على سبيل التواصل مع شباب فلسطيني طالع، له رهانات مجتمعية وأسئلة مختلفة وحساسيات جمالية وأدوات معرفية أخرى، بعيدة عما كان معهودا بين يدي المثقف الفلسطيني قبل عشرين سنة أو أقل. ولذلك، فإن سؤال فاعلية المثقف الراهن ودوره أصبح مفارقا للمنظور الذي نرى منه غسان كنفاني. ولا أظن أن الكيفيات التي جاء عليها إدوارد سعيد تبقى صالحة وكافية هنا. ومن الإجحاف أن يبقى محمود درويش حائطا أمام أعيننا، فلا نلحظ ما ينجزه روائيون وشعراء ورسامون وسينمائيون وقصاصون وساردون تعاقبوا في الثلاثين عاما الماضية أو أقل منها، وساهموا باقتراحات جمالية وإبداعية احتاجت الإعلام والنقد والدرس ووسائط التعليم لتكون تحت المجهر.

كاتم الصوت المقاوم

إميل منعم

قبل إقامة نُصُب لقاسم سليماني أو سواه، في ضاحية بيروت، كان الأجدر بكاتم الصوت، صاحب «المجد»، أن يحظى قبل غيره بنُصُب عملاقة يهيمن بها على الساحات العامة والأسواق وقاعات التدريس. فكاتم الصوت هذا يختزلها جميعاً، وبأنصاب كهذه، تستطيع مفاخرة الأمم، مقيمين الشواهد على مآثر عظيمة في التحرير والإنماء والبطولة ومكارم الأخلاق. وبإقامتها أيضاً، لا تدع مسيرة حافلة بالاغتيالات الظافرة تتفقهر بلا أثر وتغرق في النسيان.

ثمّة حاجة ملحّة، إذن، لتعميم هذه الأنصاب وتمجيدها أيضاً، من أجل ترسيخ حدود القبيلة وترهيب من تسوّل له نفسه الخروج على قطيع الطائفة، وعلى إملاءات الزرّاب. وأشدّ بلاغة من ذلك، لتبقى ذكرى حسن الصبّاح ومآثره راسخةً في النفوس وبرعامةٍ من دعائم الهوية، ومدرسةً تستوحي أمثولاتها، جيلاً بعد جيل، سلالاتُ البطش والترهيب ودسَ السمّ في حليب الأطفال.

فمنذ أيام «الحشاشين»، تبدلت تقنيات البؤس والجريمة. هكذا استُبدلتْ الحبل من تمّ تعقيمهم ضد الطاعون وضد القشعريرة والألم، ليخطو خطوة واحدة نحو باب الخروج.

نعم، يا لقمان. بكاتم صوت أو بدونه، لم تكن محتاجاً لتطلق صرختك الأخيرة، الضوئية المكتظة بالمتبطلين. تماماً كما استُبدلتْ بخيول الغزو الدراجاتُ النارية تُغير على مسيرات الحريّة في سائر ساحات الوطن. تغيّرت الأدوات، وأما الغدر فبقي تحت الأحزمة، والدمُ يبقّع العمائم.

خطيئة المغدور لقمان سليم أنه اعتصم بالشجاعة في مواجهة الجبناء. أيها العزيز لقمان: تريد أن تقارع بالرأي من لم يسجّل له، مرّة واحدة، أنه جرؤ على مناظرة أحد من مخالفي رأيه، منذ سنوات طويلة. كنتَ تريد أن تُقنع نفسك أن العقل واحدٌ عند جميع البشر، ولكن إلى أيّ عقل تحتكم، وقد انقلد بالخرافات وسُدّت منافذه على الحياة بركام الأساطير، وتحصّن بأوهام الهوية المعطوبة؟ كنت تريد أن الحرية قيمةٌ يشترك كل البشر في تقديرها وإعلاء شأنها. ولكن، كيف للحرية أن تتفتح بتلالُها في الدهاليز التي لا يدخلها النهار؟ وكيف لها أن تسلك في المعابر الضيقة بين عبادة الأصنام وتسليم الحياة برمّتها إلى رؤوس القبائل؟ كيف لها أن تكشف عن نفسها حيث الإنسانة خطيئةٌ أصلية، والإغنية ضعف، والوردة عار، والكبرياء وصمةٌ على الجبين؟ يا لقمان... «أين تجد هنا أرضاً لرأس طليق ويدين حرّتين». عرفتَ قدر الحرية وقُبضتْ عليها بالنواجذ، ولكن أمراً واحداً فاتك. كان عليك أن تعرف أن كاتم الصوت ليس مجرّد سلاح، إنه مأثرة لغوية، إنه جواب الجبناء الوحيد على أسئلة الأحرار.

لقد تدحرجت أخيراً، ولكنك لن تصل إلى القعر، فقد غرزتْ خُطاك حصونها على الأدراج العالية. مآثرُ مأثرة اغتيالك لن يتحسّنون رقابهم كل صباح، ليتأكدوا من غرقها الدؤوب في مستنقع المذلّة والمهانة، لتتسمح مع تحوّلهم إلى حشرات ضارّة. حشرات تزحف من دون أن ترتقي درجة واحدة من الدرجات التي بلغتَها في حبك المعرفة وشغفك بالعطاء وعشقك الحرية.

ستمضي الأيام بدون حرارة أنفاسك، ولكن القشعريرة ستمتد طويلاً على أجساد عارفيك من دون أن تبرد هممهم، كما مضت دائماً تاركةً أجمل ورودها في أحواض اللحم الحيّ. ماذا علّي أن أقول ليوسف بزّي أمام هذه الهشاشة. خمس رصاصات كانت أكثر من كافية لتنهي مغامرتك الشجاعة، في حين أن الأطنان من الحبر والورق والحدّ لم تكن كافية لتحفيز أحد ممّن تم تعقيمهم ضد الطاعون وضد القشعريرة والألم، ليخطو خطوة واحدة نحو باب الخروج.

لم تكن محتاجاً لتطلق صرختك الأخيرة، فقد أفرغت حمولة صوتك الفائضة في كل المناسبات، وعلى جميع المنابر. لقد منحت المقاومة أنبل معانيها وأكثرها عمقاً ودلالة، مقاومة أعداء الحرية. وتركت لهؤلاء الأعداء يوطدون من وراء الأقنعة أحلافهم مع كل أشكال الاستعمار والبطش والترهيب في أكبر مهرجان دموي للنفاق في تاريخنا المعاصر.

لقد غادرت بأسفٍ من غدر بك «بلا أسف»، لأن الينابيع الصافية التي أرضعتك ما تطيق تتدفق بعوذة الأخرين، والتضحية من أجل أن لا تكون للعقيد سلالة، فيعزّ عليك تركهم كالبعوض عند الحوافّ المثلمة، يتغذّون من دماء العابرين. وكالبعوض «أعمارُ الطغاة قصارٌ».

كاتم الصوت لا يكتم أسراراً. هو لغة الجبان وفضيحته معاً. هو قناع المهزوم أمام الحقيقة. هو علامة العاجز في أن يصير صديقاً وأبا وجاراً يمتلك نافذةً يفتحها كل صباح على الشعاع، ورُكناً يسقي فيه وردة عطشى. لقد غادرت بأسفٍ شديدٍ من غدر بك «بلا أسف» وقد تكون تلك آخر ما بحتَ به قبل أن يكتمك المسدس.

(المدير الفني لـ«العربي الجديد»)

لا ديمقراطية من دون مجتمع مدني للخليج العربي

مهنا الحبيل

أول ما يُستشكل على هذا العنوان إعادة النظر في علاقة المجتمع العربي في الخليج بمصطلحي الديمقراطية والمجتمع المدني، وعلى الرغم من تكرار مصطلحات الملكية أو الإمارة الدستورية في حركة الثقافة العربية في الخليج، إلّا أنها لم تستوف مساحتها من الجدل الفكري، وخصوصا من خلال تناقل المفاهيم وتبسيطها بين أبناء الشعب، ولا يُشكك ذلك في قدم طرح هذه المفاهيم، فهي جالت بلدان الشرق المسلم، وبقية الوطن العربي، منذ بدايات قبل ثلاثمئة عام، إثر محاولات الإصلاح للدولة العثمانية في حينها، وتبعاً لمآلات التخلف والهيمنة التي وُرثت بعد ذلك لصالح الانتداب الإنكليزي، وهو صيغة وصاية استعمارية، حوّل التاج الملكي البريطاني واقع الخليج العربي إلى مشيخاتٍ تشرف لندن على صراعها، وتُخضعها لمصالح إنكلترا العليا، لا مصالح مشتركة لهذه المشيخات التي بدأت بعد ذلك رحلة تشكل الدولة القُطرية في الخليج. هذه الرحلة لو بدأت منذ يومها تأسيس المجتمع المدني، المقترن بالضرورة بتنظيم مفهوم المواطنة، حقوقياً وقانونياً وأخلاقياً بين المجتمع وشرائحه، وبين المجتمع والدولة، لكان ذلك أبرز معالم التحضّر والتقدّم، وأهم مسارات الدفع لشراكة تنموية فاعلة. طبعاً مع الأسف، فإن هذا البعد التنموي البشري لم يكن غائباً، غير أن مؤسسات الحكم حرصت على هيمنة الجانب الأمني، بدلاً من الأمن الحقوقي الذي يضمن للدولة والشعب أفضل مسارات القوة والتعاضد، قبل أن يقطع التطرف الأمني طريق الإصلاح المعبّد. وهذا لا يعني الخروج من إشكالية فكرة الأنظمة الرعوية في الخليج، فهذا الواقع السياسي لم تتمكّن الحركات التقدّمية في الخليج العربي، بعد رحلة صراع صعبة من إسقاطه، وإنما تم استيعابه ثقافياً وحقوقياً، بتعزيز هذه الرعاية في جانبها الاجتماعي والتضامني، والذي يلعب التشكل القبلي والأسري الحضري دوراً كبيراً فيه، كمكون اجتماعي تاريخي، ولكن مع تأسيس صناعة دستورية تضبط تقاسم السلطات، وتقنينها قضائياً وحقوقياً، وهو ما ظلّ قاصراً عن الحد الأدنى الذي يمكن أن تنهض به الدولة الحديثة.

أما مسألة الرعوية الأبوية، فإنا نُقرّ منها الوصاية الباطشة على الشعب وغصب حقوقهم، ومنعهم من إبداء رأيهم سياسة وفكراً، فغياب نموذجها للحكم العشائري للخليج العربي لم يُنقذ بلدان الهلال الخصيب ومصر والعراق، وظل ترديد الشعارات في رحلة اليمن الكبير جنوباً وشمالاً حبراً على ورق، فمن حسم في صراعات الجمهوريين والإمامية المتخلفة، وصراع الماركسيين، كان الإسناد القبلي.. نعم هنا يبرز وعي المصطلحات، وتنظيم التفويج الشعبي لصالح المستقبل المدني وربط الشعب به، لكن هذا يقوم على تحقيق المقصد فعلياً، لا المصطلح الدعائي الذي كان مفلساً في التجربة الشيوعية، وهو اليوم يفشل في حماية الحقوق الدستورية لبقية شرائح المواطنين الملوّنين، في التجربة الليبرالية الغربية. مذكّرين دوماً بأن نقدنا الغرب لا يعني تزكية الإرث المستمر لتخلف المستبد العربي، لكن مال الأحزاب التي اتخذت من المصطلحات المدنية رسالة لمشروع تقدّمي لشعبها، عاشت في العراق وفي الشام الكبرى وفي مصر، واقع مُر يقطر دماً وماسي.

وهنا المفصل المهم في رحلة الضمير الحقوقي للشعب العربي في الخليج، فقضية القبيلة والفلاحة والساحل، والشعبية التراثية، كلها لا تعني أنها بنية انثروبولوجية، عاجزة عن تأسيس معادلة دولة المواطنة وتحقيقها، وإنما في انتظام كل هذه الشرائح، في المجتمع المدني، فالدولة المحتجّة بطباع القصور والتعصّب في الخليج العربي هي المسؤولة عن تمكين هذه الأمراض. وكان ممكناً تضييق هذه الآفات وحصارها، لو عملت الدولة على تكريس ثقافة الضامن ومد يد العون، ورفض الفساد والبيروقراطية، وإيجاد مساحات وعي بأن الشريك، أياً كان انتماؤه عرقياً أو دينياً أو طبقياً، هو أخٌ لك منذ طفولتك حتى وظيفتك، وهي أهم منظومة أخلاقية تجتهد على تكريسها مؤسسات المجتمع المدني وفعالياته. فالمهم هنا تقليص ثقافة التعصّب للفئة لصالح الجماعة الوطنية، ورفض العصبية القبلية على حساب الحقوق الفردية والمجتمع الوطني الآخر. ولن تنفع الهواس الديمقراطية، من دون أن تكون الثقافة الأخلاقية والحقوقية عميقة في وجدان الناس، إذ لن يعدو الأمر مواسم كرنفالية للتصويت، والديمقراطية الفاعلة المنتجة فلسفة حقوق، لا بطاقات أوراق تشحن في الصناديق الفارغة من القيم.

لقد سقطت اليوم منظومة الاحتجاجات الفارغة التي كانت تعتمد على دعوى أن الديمقراطية والمجتمع المدني مناهضان للإسلام، وأن الإسلام، كهوية أخلاقية وقيمية وحضارية وتشريعية، لا يُناسبه ترسية المجتمع المدني وتشريعات مؤسساته وأنشطته، فالمجتمع المدني منظومة فعاليات، ليس من مهمته إسقاط قيم الأخلاق، ولا التهوين من الضمير الديني في روح الفرد. بل العكس يُحوّل ذلك الضمير إلى قواعد تعامل في المستشار المستبد المقدس وتعظيم الحاكم على حساب الحقوق، فهو نحلّ باطل لا حقائق تدعمه في التشريع الإسلامي، وإنما المجتمع المدني هو أحد وسائط تحييد تغوّل السلطة على حياة الفرد وحقوقه، وصناعة جسور قانونية بين الفرد والدولة، وبين المجتمع وأطيافه.

وكون المجتمع المدني مقدمة لازمة للديمقراطية، فهنا المفهوم الديمقراطي لا يُلغي قيم المجتمع المسلم، والجدل على مواد التشريع الأساسية غالبه تحوّل إلى صراعات سياسية ساهمت في نزع حقوق المشاركة الشعبية. وكان بالإمكان التفاهم على نصوص دستورية، في المواد الأصلية، تعزّز مساحة الحرية والاجتهاد لصالح دولة المواطنة والحقوق، وليست محتاجة بأن تنص على مخالفة الشريعة، وهذا في الأصل ليس وارداً، فغالبا يقع الإشكال في التشريعات الفرعية، أو القوانين الإدارية التي تحتاج إلى مرونة من دون إسقاط تشريع إسلامي قطعي. وعليه، فالجدل لمنع نموذج ديمقراطي، يراعي المرجعية الأخلاقية والفكرية للشعوب، لم يكن إلا حجة لمنع المشاركة الشعبية في الخليج، وهو ما ساهم في كوارث المنطقة السياسية.

(كاتب عربي في كندا)

> سقطت اليوم منظومة الاحتجاجات الفارغة التي كانت تعتمد على دعوى أن الديمقراطية والمجتمع المدني مناهضان للإسلام

روسيا والطريق الوعر إلى الديمقراطية

محمود الوهب

يبدو أنّ الطريق إلى الديمقراطية الذي قرّرت روسيا أن تسلكه، منذ ثلاثة عقود ونصف العقد، على يد ميخائيل غورباتشوف، غدا اليوم مع صرخات المعارض اليكسي نافالني أكثر طولاً وأشدّ تعقيداً مما خطر ببال صاحب فكرتي البيروسترويكا والغلاسنوست، (إعادة البناء والعلنية)، فالاتحاد السوفييتي «العظيم» قد غُيّب عن الوجود خلال سنوات خمس، كاشفاً عن حقائق لها تأثير بالغ في مسيرة روسيا، منذ ثورة أكتوبر عام 1917! وتعود تعرّجات طريق الديمقراطية وعثراته إلى بقايا النظام الإقطاعي الممتزج بالعبودية (انتهى نظام القنانة في روسيا بقرار أصدره الإسكندر الثاني عام 1861)، لكن الفلاحين أُجبروا في عهد ستالين على العمل الزراعي التعاوني، الأمر الذي استنبت بذور البيروقراطية السوفييتية، وجعلها تتوالد وتنمو، ثم تترسّخ مع إقرار نظام الحزب الواحد الذي جاء محتواه مناقضاً للديمقراطية الغربية، ذات الأفق الأوسع مما جاء به لينين في ما يسمى «الديمقراطية الشعبية» التي تجلّت ببساطة الفرد الواحد، بدءاً من أمين الخلية الحزبية الأصغر إلى الأمين العام للحزب، كما طبقت على عموم الهيئات الإدارية في الدولة والمجتمع.. فلكل هيئة عمالية أو نقابية رأس يدير أموره ويوجهه. حتى وإن كان كياناً تشريعياً أو تنفيذياً. إنتاجياً أو خدمياً ما بين عمق تلك البيروقراطية لدى نفسه وينعكس، على نحو أو آخر، في الذهنية العامة للمجتمع، وهي التي، من جهة أخرى، تراعي حقوق الفرد، وحقوق الإنسان العامة، وجماعات الأقلية بالقوانين التي تنظم سير مؤسساتها المجتمعية المختلفة. وقد رأى العالم، في الأمس القريب، انتصار مُثل الديمقراطية، ومنظومات قيمها في الولايات المتحدة، على الرغم من كل المحاولات التي قام بها الرئيس السابق، دونالد ترامب، لقلب موازينها، لكنها بقيت على رسوخها، بل الذي اهتز هو ترامب ذاته وحزبه الجمهوري.

اليوم ومن خلال عشرات الوف الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع، واعتقل منهم السلطات، أكثر من 3500 شاب، وكلهم نشأوا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ومن المفترض أنهم ترعرعوا في ظلال الديمقراطية البوتينية..! فهل تراه البكسي نافالني ينجح في قيادة ثورة هؤلاء الشباب ضد بيروقراطية مترسّخة تحولت إلى نوع من البيروقراطية النهّابة (معظم الذين استلموا مراكز قيادية مهمة في روسيا أو في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي كانوا من الشيوعيين السابقين)، وهل يستطيع فعلاً مع هذا الجيل الجديد الانقلاب على مجلس السوفييت الأعلى عام 1985 وهو في الرابعة والخمسين، أي عمر الأحلام الواقعية الزاهية المرتبطة بالقدرة على الفعل، وبخاصة إذا كانت الأداة جاهزة، والهمة عالية، وهو الذي تطلع إلى إعادة البناء لتكون الدولة على قدر المنافسة الشاملة في الحرب الباردة، وكان قد تأثر في الحياة الغربية لدى زياراته المتكررة، عندما كان رئيساً للشبيبة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، فقد أدرك أن السبب الرئيس في تخلف الاتحاد السوفييتي يعود إلى القبضة الفولاذية للبيروقراطية التي تحكم البلاد، وتتحكم بمفاصلها كافة؛ وأن الحال إذا ما استمر، فسوف يخسر الاتحاد السوفييتي مباراته، وكانت هذه الحقيقة ماثلة أمام غورباتشوف، وبدركها من يعرف حقيقة الاتحاد السوفييتي من الداخل، وبخاصة بنيته الاقتصادية التي تغطي عجزها مبيعات النفط والغاز، ما يعني أن بنية دعامة الاقتصاد الرئيسة هي أقرب إلى الاقتصاد الريعي، بينما يفترض في الاقتصاد الاشتراكي أن يقوم على وفرة الإنتاج، وجودته، ونموّه المستمر، فهو وحده ما يؤسس لبنىً ديمقراطية فعلية. فالديمقراطية لا تتجسد بصندوق الانتخاب ونزاهة القائمين عليه فحسب، بل هي بناء مؤسساتي يفرضه أسلوب الإنتاج نفسه وينعكس، على نحو أو آخر، في الذهنية العامة للمجتمع، وهي التي، من جهة أخرى، تراعي حقوق الفرد، وحقوق الإنسان العامة، وجماعات الأقلية بالقوانين التي تنظم سير مؤسساتها المجتمعية المختلفة. وقد رأى العالم، في الأمس القريب، انتصار مُثل الديمقراطية، ومنظومات قيمها في الولايات المتحدة، على الرغم من كل المحاولات التي قام بها الرئيس السابق، دونالد ترامب، لقلب موازينها، لكنها بقيت على رسوخها، بل الذي اهتز هو ترامب ذاته وحزبه الجمهوري.

اليوم ومن خلال عشرات الوف الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع، واعتقل منهم أكثر من 3500 شاب، وكلهم نشأوا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ومن المفترض أنهم ترعرعوا في ظلال الديمقراطية البوتينية..! فهل تراه البكسي نافالني ينجح في قيادة ثورة هؤلاء الشباب ضد بيروقراطية مترسّخة تحولت إلى نوع من البيروقراطية النهّابة (معظم الذين استلموا مراكز قيادية مهمة في روسيا أو في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي كانوا من الشيوعيين السابقين)، وهل يستطيع فعلاً مع هذا الجيل الجديد الانقلاب على بوتين الذي أتقن فن التلاعب بمحتوى الديمقراطية، والوصول إلى ديمقراطية فعلية، لطالما طمح الروس إليها قبل ثورة أكتوبر.. وتجلى ذلك الطموح في ما كان يورده الأدباء الروس من مفردات فرنسية في أدبهم الواقعي، قبل الثورة، تؤكد تطلع المجتمع الروسي إلى حريات المجتمعات الغربية ورقيها؟! لكنّ ظروف الحرب العالمية الأولى وخسارة روسيا، ثم انسحابها من تلك الحرب، إضافة إلى حالة النزوع الشعبي في أوروبا كلها نحو الاشتراكية أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين الذي تجلّى لا في السياسة فحسب، بل في الآداب والفنون وعموم ألوان الثقافة.. ساهم ذلك كله في إنجاح ثورة أكتوبر التي قيل إنها ولدت قبل أوانها، إذ ما كان ماركس ليتوقع أن تقوم ثورة اشتراكية في روسيا المتخلفة صناعياً .. وكان أمله معقوداً على بعض الدول الأوروبية، وربما من هذه الزاوية تمكّنت البيروقراطية التي بداها ستالين، واستمرت حتى بعد وفاته، ولم ينجح خروتشوف في التخلص منها، إذ عزله المكتب السياسي للحزب بتهمة رئيسة هي تفرّده بالسلطة، وجيء بليونيد بريجنيف عام 1964 بعد الانقلاب على خروتشوف، أملاً في أن يسلمهم السلطة! لكنه أبعدهم واحداً بعد الآخر، وبقي على رأس السلطة حتى وفاته عام 1982. أعود إلى السؤال الذي ربما يدور في أذهان المهتمين بالشأن الروسي اليوم: هل يستطيع اليكسي نافالني إسقاط هذا الركام من نفايات البيروقراطية الروسية المتأصلة؟ فإذا كانت الأولى تكونت بفعل الديمقراطية الشعبية، وبوهم الحرص على الدولة السوفييتية، فإن هذه التي يراسها بوتين اليوم هي طفعة لصوصية استغلت سقوط الاتحاد السوفييتي، لتنهب ثروات شعبه، وتبيعها بأثمان بخسة، وليثري أقطابها، في وقت قصير نسبياً، ولم يكن تراؤما بفعل الإنتاج، بل بفعل الفساد الذي يتلخص بالرشاوى والعمولات المختلفة.. فلا يمكن لها أن تسلم هكذا ببساطة، وخصوصاً أن بوتين الذي كان ضابط أمن صغير ينظر إلى نفسه اليوم على أنه قيصر، خصوصا أنه قد بنى مجداً من خلال معارك ربحها في أوكرانيا وعلى حساب دماء السوريين، ولاعتقاده بأنه أعاد لروسيا شيئاً من هيبتها، فلا يستبعد أن يُحرق هذا القيصر روسيا بالدم، وخصوصاً أن نافالني قد فضحه في عديد من قصصه المخزية.

(كاتب سوري)

> اعتقل أكثر من 3500 شاب، وكلهم نشأوا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ومن المفترض أنهم ترعرعوا في ظلال الديمقراطية البوتينية

تضامن من دوسلدورف، ألمانيا (Getty)

بايدن وفرص إنهاء الحرب في اليمن

حسام أبو حامد

أثناء حملته الانتخابية، تعهّد المرشح الرئاسي جو بايدن بـ«إعادة تقييم» علاقة الولايات المتحدة بالرياض التي تمتعت، على الرغم من إثاراتها غضب مشرعي الكونغرس بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، بعلاقة وثيقة مع إدارة الرئيس ترامب الذي حافظ عليها، على الرغم من الانتقادات على دعمه السعودية التي شكّلت مع إسرائيل دعامة لسياسته ضد إيران، واستخدم في عام 2019 حق النقض ضد قرار للكونغرس، إنهاء المساعدة العسكرية الأميركية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى لوقف مبيعات أسلحة إلى السعودية والإمارات، بقيمة ثمانية مليارات دولار.

منذ توليه منصبه، الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، رئيسا للولايات المتحدة، ضغط بايدن وإدارته لوقف مبيعات الأسلحة إلى كل من أبوظبي والرياض. وفي أول خطاب له، بوصفه رئيساً، بشأن السياسة الخارجية، الخميس الماضي، أعلن إنهاء كل الدعم الأميركي للعمليات الهجومية التي يشنّها التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة ذات الصلة، لكنه أكد أن إدارته ستواصل بيع الأسلحة للسعودية لأغراض دفاعية، وأنها ملتزمة بالدفاع عنها. ولم يوضّح بايدن الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم، ويبدو أنه تعمد إبقاءها ضبابية، ولم يوضّح إلى أي حد ستبقى مساعدة السعودية حيّ «تواجه هجمات صاروخية وهجمات أخرى من قوات تدعمها إيران في دول عدة»، بحسب تعبيره، ضمن حدود الدفاع الذي قد لا تدفعه تطورات المعركة ليصبح هجوماً، فلطالما قالت السعودية إن حربها في اليمن دفاعية ضد تجاوزات الحوثيين المدعومين من إيران.

الدعم الأميركي لحرب السعودية في اليمن سابق على إدارة ترامب، فمنذ 2015 دعمت إدارة الرئيس باراك أوباما، التي شغل فيها بايدن منصب نائب الرئيس، التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين. وخلّفت سنوات الحرب كارثة إنسانية، وقدّرت الأمم المتحدة، أخيراً، أن حوالي 233 ألف شخص لقوا حتفهم منذ بدء القتال، معظمهم لأسباب غير مباشرة؛ مثل نقص الغذاء والماء والخدمات الصحية. وفي الوقت نفسه، يحتاج حوالي 24 مليون يمني آخر إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة، والحماية من الأمراض، سيما الكوليرا. وتتضاءل أهمية إعلان بايدن عن إنهاء الدعم الأميركي العسكري للسعودية، إذا علمنا أن هذا الدعم قد تمّ تقليصه عمليا منذ إدارة ترامب التي أوقفت، العام 2018، بضغط من الكونغرس، تزويد الطائرات السعودية التي تقاتل الحوثيين بالوقود الجوي. ولا يبدو الإعلان أكثر من خطوة رمزية؛ حيث يلعب الجيش الأميركي حالياً دوراً محدوداً في الصراع، يقتصر على مساعدة التحالف بتوجيه قواته وتدريبها على تقليل الخسائر في صفوف المدنيين، وتبادل بعض المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالدفاع عن المملكة.

لن تكون واشنطن خارج الحرب تماما، إذ لا يتوقع أن تتوقف القوات الأميركية عن توجيه ضرباتها للمجموعات الإرهابية داخل اليمن، سيما التابعة لـ«القاعدة» و«داعش»، والتي ينظر إليها على أنها لا تزال تشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأميركي. ولن تحلّ سياسة بايدن بشأن اليمن الأمور في المدى القصير، ولن تكون كافية، مهما بدت خطوة حكيمة تنسجم وأهداف بايدن المعلنة في استعادة الدور القيادي للولايات المتحدة في الشؤون الدولية، ومع مصالح الولايات المتحدة في الحفاظ على أمنها القومي؛ خصوصا أن مسؤولي وزارة الدفاع (البنتاغون)، في السنوات الأخيرة، قد حذّروا غير مرّة من أن أيا من طرفي الصراع لن يربح حرب اليمن، ما يرجّح تحوّلها إلى صراع إقليمي تجد الولايات المتحدة نفسها متورّطة فيه.

لا يزال الاستقرار في اليمن بعيد المنال، ونجاح مهمة تيم ليندركينغ، المعيّن حديثا من بايدن ليقود الدبلوماسية الأميركية في اليمن، من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي أمر مشكوك فيه. أما رغبة الولايات المتحدة في دعم الجهود المبذولة لمحاسبة المتورّطين من أطراف النزاع في انتهاكات لحقوق الإنسان، وغيرها من جرائم حرب، والتعويض على الضحايا، فهي على المحك، لكونها تتعارض وسبل إقناع تلك الأطراف بالجلوس إلى طاولة الحوار.

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن الصراع السعودي الإيراني في اليمن بات يجب خلفه صراعات بنيوية. يمنية عديدة، قد تعود إلى المواجهة بحدّة، كما أن إنهاء الدعم العسكري للسعوديين قد يدفع الحوثيين إلى تعزيز سلطتهم، سيما مع استمرار سيطرتهم على العاصمة صنعاء.

لم يركّز بايدن في خطابه على إيران، ولا على الاتفاق النووي (العام 2015) الذي أعلنت إدارة ترامب الانسحاب منه، لكنه على مفترق طرق بشأنه. وعليه، في غضون الأشهر القليلة المقبلة، أن يقرّر سبل إحياء هذا الاتفاق، لذا يمسك العصا من المنتصف بإعلان لا يغيّر كثيرا من الناحية العملياتية، لكنه بادرة حسن نية تجاه إيران قبل مفاوضاتٍ معقّدة معها، مع ضمان أقل الاعتراضات من حلفائه الاستراتيجيين في الخليج. ملف المفاوضات النووية وحرب اليمن مترابطان، وكلاهما قد يفوق الآخر تعقيدا.

(كاتب فلسطيني)

> ملف المفاوضات النووية وحرب اليمن مترابطان، وكلاهما قد يفوق الآخر تعقيداً

كاريكاتير

عماد حجاج

لقمان سليم وهشام الهاشمي

عيسى الشعيبي

على الرغم من فوارق قليلة، ومزايا نسبية متفاوتة بين الرجلين اللذين سقطا في زمنين متقاربين وميدانين متباعدين، مضرّجيْن بدمائهما الحارّة، وكانا متعانقيْن معاً في معركة واحدة، معركة حرية الكلمة، وهي أم معارك الحريات، نقول على الرغم من هذه الفوارق، هناك عدد لا يُحصى من القواسم الشخصية والمشتركات الموضوعية، بين المغدور لقمان سليم بالأمس القريب في لبنان ونظيره هشام الهاشمي قبل بضعة أشهر في العراق، سواء لجهة المتهم بالتصفية، أو لجهة دوافع القتلة، ناهيك عن أسلوب الاغتيال وتوقيته، وتشابه معطيات مسرح العملية. ليس من مهام الكاتب الصحافي الخوض في ملابسات التحقيق الجنائي (وهل هناك تحقيق أصلاً؟) ولا إصدار الأحكام المسبقة، غير أن من صميم واجب المشتغلين بالشأن العام أن يضيئوا على المشهد ما أمكنهم ذلك، وأن يقرعوا جرس الإنذار بكل ما في وسعهم من قوةٍ أخلاقية، وفوق ذلك أن يسهموا في صناعة رأي ضاغط على أصحاب القرار، خصوصا إذا كان الأمر متعلقاً بظاهرةٍ سوداء مستفحلة، أو متصلاً بقوة عمياء، متفوّقة، تضرب من دون حسيب، وتفلت دائماً من العقاب، ونعني بها ظاهرة قمع الرأي الآخر وإسكاته بقوة الحديد والنار.

ومع أن أحداً لا يتوقع أن تكون دماء لقمان وهشام خاتمة مطاف هذه السلسلة الطويلة من الإعدامات بدم بارد على قارعة الطريق، إلا أن هبّة الشجب التي تجلت على أوسع نطاق خارجي، مقابل ما يشبه الصمت الداخلي، عقب اغتيال المعارض اللبناني الشجاع، وارتفاع حدّة الأصوات المطالبة بالتحقيق الشفاف، وإنفاذ منظومة العدالة في بلد الثلث المعطل (كذا)، قد تسهم في تضييق الخناق على القتلة، وتفضح شعاراتهم الزائفة، وربما تكبح جماح شهية المخطّطين، وتضع قيوداً على أيديهم، عندما يقرّرون غداً سفك دم ضحيتهم التالية.

لكن السؤال الذي لا يبرح العقل منذ حدوث أول اغتيال في لبنان قبل عدة عقود، وتواصل هذا السيل العرم من الإعدامات الجماعية والفردية في العراق غداة الغزو الأميركي عام 2003، هو ما علّة كل هذا الخوف لدى الطغاة من بلاغة الكلمة، وهم لديهم ما لديهم

اللاجئون السوريون مأساة مستمرّة منسيّة

عبد الباسط سيدا

محنة اللاجئين السوريين مستمرة منذ بدايات الثورة السورية قبل نحو عشرة أعوام. وهي محنة إنسانية وطنية متعدّدة الأبعاد؛ ولكنها غالباً ما تظهر نتيجة تسليط الأضواء عليها في شتاء كل عام؛ الفصل الذي تتحول فيه مخيمات اللاجئين الموزعة بصورة عشوائية في الداخل الوطني إلى ما هو أشبه بالبحيرات، إن لم نقل المستنقعات. كما تتعرّض مخيمات اللاجئين السوريين في الجوار، سيما في لبنان والأردن، للكوارث الطبيعية. وفي لبنان تحديداً، يتعرّض اللاجئون السوريون للحملات العنصرية؛ ويكونون بصورة مستمرة موضوعاً لدعاية إعلامية تحريضية تقوم بها قوى عنصرية فاشلة متطرّفة، تحمّل اللاجئين السوريين مسؤولية تردّي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة. كما أن جانباً من تلك الحملات ترتكز إلى فزّاعة الإخلال بالتوازنات الديموغرافية؛ في حين أن تهجير أكثر من نصف السوريين، بما يعنيه ذلك من إخلال بنيوي وجودي بتركيبة المجتمع السوري ومستقبله، لا يستوقف تلك القوى، وحزب الله على وجه التخصيص، وهو الذي شارك فعلياً، بالتنسيق مع القوات الإيرانية والفصائل المذهبية التي أدخلها النظام الإيراني، بالترتيب مع نظام بشار إلى سورية، في قتل السوريين، وتجويعهم، وتدمير مدنهم وبلداتهم، وتهجيرهم، بل كان طرفاً في صفقات تبادل مناطق فاقعة النزعة المذهبية.

أكثر من عشرة ملايين سوري ما زالوا بين نازح في الداخل السوري ولاجئ في دول الجوار. منهم نحو مليون ممن وصلوا إلى المهاجر البعيدة في أوروبا وأميركا الشمالية وأميركا اللاتينية؛ وحتى إلى أفريقيا وأستراليا؛ ولكن المحنة الإنسانية تتركز بصورة أساسية في المخيمات العشوائية في الداخل الوطني، كما تشمل المخيمات النظامية الخاضعة لإدارة الجهات المعنية ومراقبتها في الدول الإقليمية والمنظمات الدولية.

كان من الواضح، منذ الأيام الأولى للثورة السورية، توجه النظام نحو إرهاب السوريين، لإرغامهم على ترك منازلهم، خصوصاً في مناطق حمص وحماة، وغوطة دمشق، وحلب، وبعض مناطق الساحل؛ إذ ارتكب المجازر، واستخدم كل أنواع السلاح، بما في ذلك الطيران والصواريخ والأسلحة الكيماوية والبراميل المتفجرة التي ظل يستخدمها سنواتٍ أمام مرأى العالم أجمع ومسمعه؛ هذا العالم الذي وقف عاجزاً، أو ربما، وبكلام أدقّ، تظاهر بالعجز، ولم يتدخل لإيقاف حمامات الدم التي كانت تحصد أرواح المدنيين من دون أي تمييز بين الأطفال والنساء والشيوخ والشباب.

وكان من اللافت تركيز القصف على المشافي، ونقاط الصحة، والأسواق الشعبية، والمدارس، وقوافل الإغاثة، والمساعدات الطبية؛ وذلك كله لإجبار الناس على الرحيل.

محنة اللاجئين السوريين لا تقتصر على المعاناة القاسية اللا إنسانية التي يعيشونها كل شتاء؛ وهي المعاناة التي غالباً ما تكون موضوعاً ساخناً تتركّز عليه الأضواء الإعلامية، كما أسلفنا، ولكن سرعان ما تصبح تلك الأوضاع جزءا من المألوف اليومي المنسي؛ ويتراجع الاهتمام الإعلامي بها، ليتلاشى في ما بعد. معاناة اللاجئين السوريين متعدّدة الأوجه، وهي مستمرة في كل يوم، بل في كل لحظة. فأن يخرج أكثر من نصف سكان سورية من مساكنهم عنوة، ويُرغموا على ترك ممتلكاتهم، بل وطنهم، والاستمرار في هذه الحالة عشر سنوات، إنما هو أمر كارثي بذاته، وفق جميع المقاييس.

اللاجئون السوريون، سواء الذين يعيشون ضمن المخيمات أم خارجها في الداخل السوري وفي الجوار الإقليمي، يعانون من جملة مشكلات كبرى، لعل الطبيعية منها تعدّ من أبسطها. فهم يعانون من مشكلاتٍ صحية، وتربوية، واجتماعية، واقتصادية، بالغة التعقيد والتشعب، يعانون من عدم الاستقرار والضغط؛ كما يعانون من إجراءات التقييد والضبط التي تحوّلهم إلى كتلة بشرية سلبية عاطلة تعيش على المنظمات الإغاثية التي بات معظمها مرتعاً للفساد، يتشارك فيه سوريون، وقسم كبير من العاملين في المنظمات الإغاثية نفسها.

التعطيل الذي يتعرّض له اللاجئون السوريون يتناقض مع طبيعة السوريين الأساسية، فالسوريون معروفون بحبّهم العمل، وقدرتهم على الإبداع، وتدبير أمورهم مهما كانت قسوة الظروف. كما يعاني اللاجئون من تدنّي مستويات التعليم، إن لم نقل انعدام فرص التعليم الجاد المنتج، الأمر الذي أدّى إلى ظهور جيل كامل من شبه الأميين. جموع من الأطفال لم يتلقوا تعليماً حقيقاً منذ عشر سنوات؛ بل إن كثيرين منهم اضطروا للعمل، وحتى التسوّل، لإعالة أسرهم، الأمر الذي أدّى، وسيؤدّي، إلى تراكم جملة من المشكلات النفسية والاجتماعية. وغالباً ما يتحول قسم كبير من هؤلاء إلى بيئةٍ خصبةٍ لانتعاش الأفكار المتطرّفة، والتناغم مع جهود المليشيات المتطرّفة التي تعمل على تجنيد الشباب السوريين ضمن صفوفها، ولصالح أجنداتها التي لا علاقة لها بمصلحة السوريين، فنتيجة الظروف المعيشية الصعبة، انضم قسم من الشباب السوري إلى فصائل مسلحة لا يؤمنون بتوجهاتها؛ كما اضطر بعضهم إلى العمل مرتزقة لصالح الأطراف المتصارعة على سورية، وذلك في مقابل تأمين مورد عيش لهم ولأسرهم. كما أن فتيات ونساء سوريات، سيما ممن فقدن من يعيلهن، تعرّضن، ويتعرّضن، لأبشع أنواع الاستغلال من الوحوش البشرية من تجار الحروب والأزمات.

وعلى الرغم من الحملات الدعائية الفاشلة التي قام بها الروس مع النظام، بخصوص قرب عودة اللاجئين، حتى وصل الأمر بهم إلى حد تشكيل لجان الاستقبال، وتحديد المعابر، والدعوة إلى تنظيم مؤتمر لعودة اللاجئين، ومن ثم تنظيمه بالتنسيق مع النظام من دون أي نجاح، والسعي من أجل الحصول على أموال إعادة الإعمار بهدف تحفيز الناس على العودة، على الرغم من هذا كله وذاك، لم يحدث أي شيء في الواقع العملي؛ إذ امتنع الناس عن العودة، وذلك لعدم ثقتهم بالنظام وأجهزته، والوعود الروسية. هذا إلى جانب خشيتهم من حملات النظام القمعية، كالتي استهدفت، وتستهدف السوريين في مناطق المصالحات والهدن التي أشرف عليها، ورتبها الروس، فقد أُعطيت الوعود للناس بالحفاظ على حرّياتهم وأرواحهم وممتلكاتهم، ولكن ذلك كله لم يمنع أجهزة مخابرات النظام من ملاحقة كثيرين واعتقالهم وتصفيتهم.

محنة اللاجئين السوريين ستمتد كما امتدت محن النازحين والمهاجرين في سورية نفسها والمنطقة بأسرها (محنة نازحي الجولان ومأساة اللاجئين الفلسطينيين مثالاً)، وقد تستغرق عقداً آخر، وربما عقوداً أخرى، إذا ما ظلت الأمور على حالها، وظلت عقلية إدارة الوضع السوري وأدواتها لدى القوى الدولية المؤثرة، خصوصا الولايات المتحدة وروسيا، على حالها.

> كان من الواضح، منذ الأيام الأولى للثورة السورية، توجه النظام نحو إرهاب السوريين، لإرغامهم على ترك منازلهم

> روسيا لم يكن لها أن تكون مطلقة الصلاحية في سورية لولا الضوء الأخضر الأميركي في عهد إدارة أوباما

المشكلة الأساسية التي تمنع اللاجئين السوريين من العودة إلى مناطقهم تتمثل، بصورة أساسية، في الجانب الأمني، إذ لا توجد ضمانات أمنية ما دام النظام الأمني القمعي الذي يتبجّح بانتصاره على أشلاء السوريين وحطامهم بدعم الروس والإيرانيين والمليشيات التابعة لهم، موجود ومسيطر. وإلى جانب المشكلة الأمنية، هنا مشكلة الفساد الشمولي، الذي حوّل سورية بكاملها، ومن دون أي تمييز بين موالين ومعارضين لحكم النظام، إلى ما هو أشبه بمخيمات اللاجئين التي تفتقر إلى أبسط مقومات العيش الإنساني.

في مقدور السوريين، بتفانيهم في العمل، وإبداعهم، وقناعتهم، وحبهم وطنهم، أن يعيدوا إعمار بلدهم، بل تطويره ليكون أفضل مما كان، إذا تخلصوا من منظومة الاستبداد والفساد التي تقاطعت مصالحها مع مصالح الذين أرادوا أن تكون سورية مجرّد ساحة عبور لمشاريعهم المذهبية التوسعية، أو ورقة تفاوضية، تستخدم لتسجيل نقاط أو ضمانها في ملفاتٍ إقليمية ودولية أخرى.

قضية اللاجئين السوريين هي المحور الذي تتمفصل حوله المسألة السورية بصورة عامة، وهي قضية لا تمسّ عدة آلاف، بل تخص أكثر من عشرة ملايين سوري بصورة حيوية مباشرة، أجبروا عنوة بقوة سلاح النظام ومليشياته، وسلاح الجيوش الأجنبية والمليشيات التابعة بأسمائهما وشعاراتها المختلفة، على مغادرة مساكنهم ووطنهم. ولهذه القضية علاقة عضوية بحسابات النظام وراعيه الإيراني في ميدان «الهندسة السكانية والتوازن المجتمعي»، بما يضمن استمرارية نظام بشار المسؤول عن كل المآسي التي شهدها ويشهدها السوريون. النظام الذي يستعد اليوم لتمرير الفضيحة التي يسميها «الانتخابات الرئاسية»، وقد بدأ حملته مع التابعين له من رجال الدين المسلمين والمسيحيين، وعبر ممارسة العرقلة والتسويف في اللجنة الدستورية التي وجدت أصلاً لتجاوز القرارات الدولية التي نصّت صراحةً على ضرورة حصول عملية انتقال سياسية حقيقية، تكون مدخلاً إلى معالجة الوضع السوري. والجميع يعرف أنه لولا الدعم والتغطية من الجانب الروسي، لما كان لهذا النظام أن يتصرّف ويتحرّك بهذ الأريحية.

ولكن روسيا لم يكن لها أن تكون مطلقة الصلاحية في سورية لولا الضوء الأخضر الأميركي في عهد إدارة أوباما، والتفاهمات التي استمرت، أو كانت، في عهد إدارة ترامب. هل ستستمر إدارة بايدن في المسارات ذاتها التي كان أوباما قد حدّدها لإدارته؟ أم أن المتغيرات الإقليمية والدولية، فضلاً عن الأولويات الخاصة ببايدن وإدارته، ستكون الأرضية لمقاربةٍ جديدة للملف السوري؛ مقاربة تأخذ بعين الاعتبار تضحيات السوريين وعذاباتهم وتطلعاتهم، خصوصا واقع وجود ملايين النازحين والمهجّرين الذين يؤكّدون، للعام العاشر على التوالي، استحالة التعايش مع النظام الذي أدمن الوحشية أسلوباً لإرغام السوريين على القبول بما لا يمكن القبول به، وما يستعصي على أيٍّ من أشكال الشرعنة؟

(كاتب سوري)

فلسطين والاحتلال و«الجنايات الدولية»

عادل شديد

بعد سنوات من المطالبات الفلسطينية، قضت محكمة الجنايات الدولية بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 تقع ضمن اختصاصها القضائي. وكانت المدعية العامة للمحكمة، فاتو بنسودا، قد أعربت عن اعتقادها بوجود ما يدعم مزاعم وقوع جرائم حرب إسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، إلا أنها أرادت أن تسأل المحكمة الجنائية عن المنطقة التي تقع ضمن سلطتها القضائية، إلى أن صدر القرار قبل أيام، بموافقة قاضيين ومعارضة ثالث.

رحبت السلطة الوطنية والفصائل الفلسطينية بالقرار، بما فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجهاد الإسلامي، واللتين قد يطاولهما القرار مستقبلا بادعاء إطلاق صواريخ على المدن والتجمعات الإسرائيلية خارج حدود مناطق الاحتلال عام 1967. واعتبرت كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني القرار انتصارا للعدالة وللحق الفلسطيني ونصرة للضحية والمظلوم، بعد أكثر من نصف قرن من البلطجة الإسرائيلية وشعورها بأنها فوق القانون وخارج دائرة المساءلة القانونية، ما شجّعها في جرائمها ومجازرها بحق الشعب الفلسطيني، وتمادي مشروعها الاستيطاني التهويدي الإحلالي، وما رافقه من عمليات تهجير قسرية بالقوة بحق آلاف الفلسطينيين، كالتي تحدث في الوقت الراهن في مناطق جنوب محافظة الخليل وشرقها، ومسافر يطا الممتدة من جبال الخليل غربا وحتى البحر الميت شرقا، وفي مناطق الأغوار الشمالية ومحافظتي طوباس وأريحا.

وقد تزامن قرار الجنائية الدولية مع حملة إسرائيل لتفريغ مناطق واسعة من الأغوار، وتهجير أصحابها الفلسطينيين الأصليين، ما يشكل رافعة للشعب الفلسطيني لزيادة وتيرة الصمود ومقاومة قوات الاحتلال، ويشجع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، كما مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية واليسارية الإسرائيلية والدولية، على مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، وخصوصا أن من الملفات التي تحدثت عنها المدعية العامة ما يتعلق بتهجير المواطنين الفلسطينيين، ونقل يهود من داخل إسرائيل للاستيطان في تلك المناطق، والتي ترى فيها المدّعية العامة انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتشكل جريمة حرب، مثلها مثل إقدام إسرائيل مستقبلا على إعلان ضم تلك المناطق.

ورفضت حكومة إسرائيل، ومعظم الأحزاب السياسية الإسرائيلية، قرار المحكمة الجنائية الدولية، وتعهدت بالعمل على كل الأصعدة لإفشاله وإجبار المحكمة على التراجع عنه، سواء بمنع لجان التحقيق التابعة للمحكمة من دخول الأراضي الفلسطينية، ومطالبة الولايات المتحدة بالضغط السياسي والمالي على المحكمة، أو تجنيد الدول والمنظمات الدولية الصديقة لإسرائيل للضغط على المحكمة، للتراجع عن القرار، كما تراهن إسرائيل على أن مدعي عام المحكمة، والذي سيحل محل بنسودا في يونيو/ حزيران المقبل، قد يلغي القرار، ويعيد الأمور إلى نصابها، وتدّعي إسرائيل أن القرار يتناقض مع القانون الدولي، بسبب أن مكانة السلطة الفلسطينية أقل من دولة، ولا سيادة لها على المناطق التي تم تعريفها في القرار، وأن السيادة عليها ما زالت بيد إسرائيل، كما أن إسرائيل تدّعي أن السلطة الفلسطينية خرقت اتفاقية أوسلو حين توجهت إلى محكمة الجنايات الدولية وطالبتها بالتحقيق بالجرائم الإسرائيلية، بسبب أنها التزمت في اتفاقية أوسلو بحل كل القضايا مع إسرائيل على طاولة المفاوضات بين الطرفين فقط.

على الرغم من رفض إسرائيل قرار الجنائية الدولية، إلا أنها أعدّت خططا للعمل على الاتجاهات كافة، سواء للعمل على إلغاء القرار وإسقاطه، أو لحماية قادتها السياسيين والعسكريين والأمنيين والمستوطنين. وذكرت صحيفة هآرتس العبرية، أول من أمس، (7 فبراير)، أنه وعلى الرغم من أن الإجراءات تستغرق فترة طويلة، إلا أن جهاز المخابرات الإسرائيلية الداخلية (الشاباك)، قد أعد قائمة تضم مئات المسؤولين الإسرائيليين المحتمل استدعاؤهم للتحقيق، لمنعهم من السفر ومغادرة إسرائيل، خشية استجوابهم بعد رفض إسرائيل تسليمهم في حال استلمت طلبات الاستدعاء. وتخشى إسرائيل من تداعيات ميدانية لقرار محكمة الجنايات، ما سيؤدي إلى تصعيد غير متوقع. كما أخبر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، الحكومة بذلك، وبأنه بعث رسالة إلى كبار الضباط، تضمنت تداعيات القرار، حيث تخشى إسرائيل من أن يؤدي القرار إلى شعور الفلسطينيين بمزيد من الثقة بالنفس، والأمل بشرعية مقاومتهم الاحتلال والاستيطان في المناطق التي يشملها قرار الجنائية الدولية، طالما أن القانون الدولي يعتبر هذه المناطق محتلة، ويجيز للشعب الواقع تحت الاحتلال مقاومته. وباتت أوساط إسرائيلية تخشى من رفض جنود وضباط إسرائيليين تنفيذ التعليمات، خشية ملاحقتهم واعتقالهم مستقبلا، وهذه قضية خطيرة جدا، وتعد من أهم مركبات منظومة الردع والأمن القومي الإسرائيلي، إضافة إلى أن إسرائيل تخشى من مغادرة مستوطنين مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية، في وقتٍ أصبح الاستيطان مشروعا سياسيا أمنيا اقتصاديا ناجحا ومثمرا، وباتت أسواق دولية كثيرة، ومنها أسواق الإمارات، التي تستقبل بضائع المستوطنات، كما أن رجال أعمال أجانب، ومنهم إماراتيون، يستثمرون في المستوطنات، الأمر الذي قد يتوقف بعد قرار المحكمة، لخشية القائمين على تلك المشاريع من ملاحقة محكمة الجنايات الدولية بعد القرار.

ولم يكن رفض الولايات المتحدة قرار «الجنائية الدولية» مفاجئا، لأنه سيمس بالتفرّد الأميركي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي يشكل ورقة مهمة بيد الإدارات الأميركية المتعاقبة لإحكام سيطرتها وقبضتها على المنطقة، وعلى أطراف القضية الفلسطينية، ما يفرض على الفلسطينيين تحديدا تحمل الكثير في سبيل إرضاء الإدارة الأميركية، طالما أن الأخيرة قادرة على ضبط السلوك الإسرائيلي ولجمه، وخصوصا أن الإدارات الأميركية المتعاقبة، كما حكومات إسرائيل، أصرّت على إبقاء التدخل الدولي في القضية الفلسطينية حكرا بيد الإدارات الأميركية الحليفة لإسرائيل، والتي وقفت ضد الحقوق الوطنية الفلسطينية، وشكلت غطاءً وحاميا لإسرائيل وإرهابها، كما أن الإدارة الأميركية تشعر بالقلق الكبير جرّاء قرار محكمة الجنايات الدولية باعتبار المناطق الفلسطينية المحتلة ضمن ولايتها القضائية، خوفا من ملاحقة جنود وضباط إسرائيليين عديدين من حملة الجنسية الأميركية، ارتكبوا جرائم حرب في المناطق الفلسطينية، إضافة إلى عديدين من حاملي الجنسية نفسها يسكنون مستوطنات الضفة الغربية، وأولهم سفير الولايات المتحدة ديفيد فريدمان، الذي يقيم في مستوطنة بيت إيل، ويعتبر من أكبر داعميها الماليين، والتحقت ابنته بالجيش الإسرائيلي في العام الماضي. وبالتالي، توجد أسباب كثيرة تدفع الإدارات الأميركية إلى القلق من القرار، خصوصا أن واشنطن ترى حتى في استجواب مسؤولين إسرائيليين إحراجا لها، طالما أنها حامية لهم. ولذلك تخشى الإدارة الأميركية من أن يضعها استجواب أي مسؤول إسرائيلي أو اعتقاله للمثول أمام المحكمة في موقع محرج وضعيف، فمن ناحية لا تستطيع التزام الصمت وعدم الضغط على المحكمة بشتى الوسائل لإطلاق سراحهم، وفي الوقت نفسه يحرجها أمام الرأي العام الدولي أنها تقف في وجه القانون الدولي وتدعم الإرهاب، فيما ترفع شعار الديمقراطية الأولى في العالم، وتحاول محو آثار سياسات الرئيس السابق، ترامب، التي ألحقت تشوهاتٍ كثيرة في صورة الولايات المتحدة.

> مع أهمية قرار محكمة الجنايات الدولية إلا أن الموضوعية تفرض عدم المغالاة بشأنه وعدم تضخيمه

> لم يكن رفض الولايات المتحدة القرار مفاجئاً، لأنه سيمس بالتفرّد الأميركي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

مع أهمية قرار محكمة الجنايات الدولية إن انـدراج الأراضـي الفلسطينية ضمن اختصاصاتها، إلا أن الموضوعية تفرض عدم المغالاة بشأنه وعدم تضخيمه، وخصوصا تزامنه مع أسوأ مرحلة تمر بها القضية الفلسطينية، بعد انهيار جدار التضامن والدعم العربي الرسمي، بعد الانهيار الرسمي المتمثل بجملة اتفاقيات التطبيع والتحالف العربية مع إسرائيل، وشعور الأخيرة بأن القضية الفلسطينية انتهت، وسقطت من النقاش الإقليمي والدولي، وكذا تراجع المقاومة الفلسطينية بعد شيطنتها ووسمها بالإرهاب، ما شجع إسرائيل على تصعيد إرهابها ضد كل ما هو فلسطيني. إلا أن المشوار لا يزال بعيدا وطويلا، وبحاجة لمزيد من الإرادة السياسية للقيادة الفلسطينية للاستمرار في مشوارها الذي بدأته بعد المجزرة الإرهابية الإسرائيلية في غزة في العام 2014، وعدم الاكتفاء بالتوظيف السياسي لتحسين شروط بقاء السلطة مقابل التنازل والتخلي عن المتابعة القضائية في المحكمة الجنائية، والعمل على تجنيد كل المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والعربية والدولية، وحتى الإسرائيلية، والاستمرار في عمليات الرصد والتوثيق للجرائم الإسرائيلية لرفعها إلى المحكمة الجنائية، للتحقيق فيها، وجلب القادة الإسرائيليين إلى المحاكمة، بعدما أفلتوا عشرات السنين من العقوبة الرادعة.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads